

الشاطبي هجم على الفلسفة كهجوم الغزالي عليها، فالفلاسفة «يتبرأ المسلمون منهم ولم يكونوا كذلك إلا بتعلقهم بما يخالف السنة، فاتباعهم في نحلة هذا شأنها خطأ عظيم وانحراف عن الجادة»<sup>(2)</sup> ومع هذا، فإننا سنأخذ بمنهجية ابن رشد الكونية، خصوصاً نظرية التوسط ونظرية الطرف المحايد؛ وإذا ما أخذنا بها فلن يكون هناك تقابل بين ابن رشد وبين الشاطبي، وإنما ستكون هناك نقط التقاء كثيرة.

لقد ذمَّ الشاطبي الفلسفة والفلاسفة في معرض طلب الجدل والخوض في المسائل التي تؤدي إلى التشغيب بين الناس وتفريق كلمتهم. وهو - في هذا الهدف - يلتقي مع ابن رشد في ذم الخوض في كبار المسائل مع الجمهور أو نشرها بين ظهرائه، ويقدم الشاطبي أدلة على أقواله. ذلك أن العرب لا عهد لهم - في بداية الإسلام - بقضايا الفلسفة ولا بطرائقها. يقول: «ونشأت مباحث لا عهد للعرب بها، وهم المخاطبون أولاً بالشريعة فخالطوا الفلاسفة في أنظارهم وباحثوهم في مطالبهم التي لا يعود الجهل بها على الدين بفساد ولا يزيد البحث فيها إلا خبالاً، وأصل ذلك كله الإعراض عن مجاري العادات في العبارات ومعانيها الجارية في الوجود»<sup>(3)</sup>، وقد يتابع الباحث النصوص الواردة لدى الشاطبي في ذم الفلسفة والفلاسفة فيتولد اقتناع لديه أن الرجل غزالي المذهب والنحلة.

على أن المتأمل قد يرى - في آراء الشاطبي - ذماً للغزالي ولمن على شاكلته من الفلاسفة وأهل الجدل الذين وضعوا براهينهم وحججهم في كتب موجهة إلى الجمهور، وهذا ما انتقده ابن رشد على الغزالي. ولهذا يمكن قراءة آراء الشاطبي على أنها تأييد لوجهة نظر ابن رشد في التعليم، ورفض لآراء الغزالي التي أحدثت الفرقة والتشغيب بين أفراد الأمة.

إن هذه القراءة هي التي تجعل خطاب الشاطبي متسقاً ومنسجماً لأنها تزعم أن كتاب الموافقات قد تحكمت في بنائه المنهجية المنطقية المتداولة لدى فلاسفة المسلمين، وأن الشاطبي له الحق في أن يتفلسف وأن يتمنطق لأنه من الخاصة وليس من الجمهور تبعاً لمذهب ابن رشد.

سيراً على سنن ابن رشد، وعلى سنن كثير من سلف الأمة يرى الشاطبي أن

(2) الشاطبي، الموافقات، (ج 1، ص 51).

(3) ما تقدم، (ج 1، ص 327).